مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1694 ـ 1720

الدولة العربية من التحديثية إلى النيوليبرالية: الانتقال الحرج

The Arab State from Modernism to Neoliberalism: The Critical Transition

تاريخ الإرسال: 2020/05/04 تاريخ القبول: 2020/06/05

مريم دندان (*)
جامعة الجزائر3
mrsdendene@gmail.com

ملخص:

سعت الدولة العربية الناشئة إلى القيام بأدوار تنموية، حيث شكلت التنمية والتطوير الاجتماعي أحد أهم المهام المركزية، تواكبت مع موازنة سياسية في نفس الاتجاه والطبيعة، حيث تم الجمع بين المركزية السياسية والمركزية التنظيمية والإنتاجية لفترة زمنية طويلة، أفرزت نموذج هرمي للعلاقة بين الدولة والمجتمع، غير أن التحولات المحيطة في البيئة الخارجية خلقت انعكاسات متراتبة في مختلف أبعاد البيئة الداخلية، الأمر الذي شكل محيط محفز للتحول في وظائف الدولة وتراجع امتداداتها التنموية مما جعلها أمام رحلة تطورية جديدة انتقلت من خلالها من الطابع التحديثي إلى المنظور النيوليبرالي، إلا أن استكمال المسار وتبني قيم وخصائص جديدة كان على مستوى عال من التعقيد والصعوبة.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ التيار التحديثي؛ الليبرالية؛ النيو ليبرالية؛ البيئة العربية.

Abstract:

It was not the birth of the Arab state emerging small feat, and especially in those conditions left by colonialism, which even on the Arab state to do the roles of development, accounting for development and social development of one of the most central tasks, coincided with the political balance in the same direction and nature, where they were combining organizational and Central and productive political centralization for a long period of time, it produced a hierarchical model of the relationship between state and society, but it shifts around in the external environment create reflections Mtrutbh in various indoor environmental dimensions, which form the perimeter catalyst for a shift in state jobs and dip extensions development, making it to a new evolutionary journey during which he moved from the modernist character of the neo-liberal

(*)- المؤلف المُراسل.

perspective, or to complete Alemsr and adopt the values and new properties was a high level of complexity and difficulty

Keywords: *State; Modernization Liberalism; Neo Liberalism; Arab Environment.*

مقدمة:

عملت العديد من النخب الثورية والتحررية العربية، على التأسيس لدول بطبيعة اجتماعية تعمل على تحقيق أهداف التنمية والتحديث، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، التي عاشت في غالبيتها ويلات الاستعمار خلفت كل مظاهر التخلف والجهل والفقر، الأمر الذي جعل من الدولة العربية التنظيم الذي تحمل مسؤولية التفكير والتخطيط لتحقيق الرفاه المادي المرتبط بالوظيفة الكلية ومركزية السلطة للدولة بعيدا عن أي دور للمجتمع ونخبه الجديدة (النخب غير الثورية، نخب ما بعد الاستقلال)، هذا البناء المرتبط أساسه بالهرم الهراركي للسلطة، فكانت الدولة الفاعل الوحيد في المجال التنموي كصانع للسياسة العامة والجهة المسؤولة عن التقييم وتقدير حاجيات ومطالب الأفراد، فشرعت للمشاريع الاقتصادية والقوانين الناظمة لعلاقات العمل والارتباط بالمؤسسات العمومية، حيث تم التأسيس للقطاع العام الذي ارتبط بالفعل الاجتماعي العام في سياقه التنموي ومظهره الاقتصادي.

كل هذا تم في شكل تعاقد معنوي بين الدولة والمجتمع، هذا الأخير يتنازل بموجب هذا العقد عن الحقوق السياسية ممثلة في الحرية السياسية وحق المشاركة في عملية صنع القرار، والحق في المساهمة في تشكيل مؤسسات النظام السياسي. ومقابل ذلك يستفيد من فرص العمل ومخرجات التنمية الوطنية في شكل المشاريع العمومية الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية.

غير أن مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، عرفت صعوبات اقتصادية كبيرة في معظم الدول العربية التي شارف بعضها حد الإفلاس، الأمر الذي أدى إلى انتفاضة الشعوب المطالبة بالحقوق المادية التي تكفلت بها الدولة في مراحل سابقة، رافعة لمطالب تقليدية تعبر عن حاجات اجتماعية بسيطة، ما يعني فشل الدولة التحديثية، وهو ما ترتب عليه أثر معنوي آخر يتعلق بإلغاء العقد بين الطرفين (الدولة-المجتمع)، وبدأ الحديث عن الإصلاحات السياسية، من خلال التغيير في التشريعات الناظمة للعمل والعمليات السياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وملاحقتها بجملة من

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الإصلاحات الاقتصادية بحثا عن المستوى المطلوب من التناسب في خطية القيم بين المجالين، الأمر الذي مس جوهر الدولة العربية التحديثية ووضعها على محك التحول البنائي والوظيفي المفضي إلى المنظور النيو ليبيرالي، أين تتغير وظيفة الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع.

ارتباطا بما تقدم تطرح الدراسة الإشكالية البحثية التالية: إلى أي مدى استطاعت الدولة العربية التحديثية النجاح في تحقيق تحول جوهري في طبيعة بنائها ووظيفتها وفق متطلبات الدولة النيو ليبيرالية؟ وما مدى تأثير مستوى انجازاتها التنموية في مسار انتقالها؟.

تتم الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال اختبار الفرضية التالية:

إن التحول في جوهر الدول يعبر عن مسار تطور تراكمي تترابط فيه تأثيرات الأبعاد المادية والقيمية التي تبلور الشكل الجديدلها وتحدد مدي ايجابية التحول.

وتعتمدالدراسة على مدخلين تحليليين أساسيين هما:

- **المدخل المؤسسي**: يساعد هذا المدخل في تتبع مسار البناء المؤسسي للدولة العربية عبر مختلف مراحل تطورها، وإبراز الأهمية السلطوية والوظيفية للمؤسسات.

- **والمدخل الوظيفي**: أما المدخل الوظيفي، فيوظف لقياس مستوى تمدد وتقلص وظيفة الدولة، وتحديد مختلف العوامل المؤثرة في ذلك، وانعكاس الطبيعة الوظيفية للدولة على جوهرها.

المحور الأول: الدولة العربية إشكالية البناء وطبيعة الوظيفة التحديثية

مثلت عملية التحديث علة وجود الدولة العربية، نجم عن ذلك واقع اقتصادي تهيمن عليه الدولة، وفكر سياسي قائم على مبدأ أن التغييرلن يتأتى إلا عن طريق الدولة، والمحصلة النهائية لذلك إخفاق التحديث الاقتصادي والسياسي، وتكريس الهيمنة والتسلطية.

أولا- الأزمة البنائية للدولة التحديثية:

لقد عبرت عملية بناء الدولة العربية الحديثة عن ضرورة تاريخية، أملتها المسؤولية التحررية وإعادة التنظيم والبناء للمجتمع سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا وفق متطلبات وظروف محلية وعالمية جديدة، تميزت في عمومها باللاتناسبة الإيديولوجية .

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

إن الدولة في الفكر السياسي هي: "القوة التنظيمية للمجتمع" أي - المتغير الحرج - في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال القيام بنسقية وظيفية متكاملة تنظمها مجموعة من القيم المادية والمعنوية، ورغم معالجة الدراسات المتخصصة الدولة العربية على أساس التشابه، إلا أن الواقع يجعل منها حالات تكاد تختلف عن بعضها البعض في عديد مظاهر البناء والتوجه.

وفي سياق الدراسات حول ظروف نشأة الدولة القطرية في العالم العربي تبلور اتجاهان أساسيان هما[1]:

- **الاتجاه الأول:** يعتبر أن الدولة العربية هي "منتوج استعماري"، فقد عملت القوى الاستعمارية على خلق كيانات قطرية عربية، متجاهلة في ذلك الحقائق التاريخية والجغرافية، والمنظومة المجتمعية المؤطرة للخصوصية المحلية والحضارية التي تشكلت في مراحل تاريخية طويلة.

- **الاتجاه الثاني:** يؤكد على الجذور والامتدادات التاريخية لأغلب الدول العربية، ويعتبر أن الدولة العربية حقيقة سابقة عن الاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية.

في هذا السياق، فإن نظرة سريعة لتاريخ الدول العربية القائمة، تدل بوضوح على أنها دول قديمة، فضلا على كونها مجتمعات قديمة أيضا خلافا لآراء أنصار التيار التحديثي، وآراء العقائديين من القوميين العرب... وكانت هذه الدول في مراحلها الأولى تقليدية دون شك، غير أن ذلك لا يعني أننا في مطلق الحرية أن ننكر عليها كيانها السياسي"[2]. وعلى الرغم من تباين ظروف نشأة الدولة الوطنية العربية إلا أن مؤسساتها الحديثة هي نتاج للخبرة الغربية.

لقد سلكت الدولة الوطنية العربية مسلكا تحديثيا، فعمدت إلى بناء مؤسساتها البيروقراطية المدنية والعسكرية، مؤسسات التشريع، والتعليم والاتصال الجماهيري وغيرها، إذ تشير الهندسة المؤسسية في الدول العربية، إلى تعدد الخبرات المتوافرة[3]. فقد اتبعت في سبيل تحديد شكل الدولة الأمثل، كهدف للتنمية السياسية، أحد النموذجين الاشتراكي أواللبرالي.

وفي سبيل "بناء الدولة"، عملت معظم الدول العربية على "هندسة البناء الشاملة"، أي التركيز على الجوانب المؤسسية والدستورية، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية،

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

"وكانت معظم الاستراتيجيات التنموية المتبعة ذات أهداف متشابهة رغم اختلاف الخطاب الأيديولوجي الذي صاحب هذه التجارب"[4].

يعتبر الدكتور "حامد ربيع" أن عملية البناء الحضاري قد انطلقت من أجل تحقيق أول أهدافها وهو التحديث عبر التصنيع، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب كسبيل لتحقيق هدف آخر هو الحرية والعدالة والديمقراطية[5].

ومن أجل تحقيق الأهداف المرافقة لعملية التأسيس، قامت الدولة التحديثية العربية بإتباع استراتيجية تنموية تقوم على رعاية الدولة للمشروعات الاقتصادية وتوسيع دورها، وتعزيز دائرة تدخلها، وواكب ذلك الخطاب الاقتصادي المؤكد على أولوية تدخل الدولة في بناء السوق وعملية التحديث، وشكل ذلك نقطة جوهرية في المشروع الوطني العربي[6]. حيث يعتبر "سمير أمين" أن هذا المشروع التنموي كان يحمل في طياته الكثير من التناقضات التي أرّخت لفشله وإخفاقه، وعبّر عن ذلك تواضع منجزات الدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذ لم تؤد مهمتها البنائية التنموية[7].

ويوعز محمد جابر الأنصاري هذا الإخفاق إلى أن "مشروع الدولة القطرية قام أصلا، لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسساتي وإداري بيروقراطي، في وقت لم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصة، وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية في بعض الحالات، من دون وجود ركائز حقيقية لدولة فاعلة، لذلك باشرت الدولة أولا إقامة حكوماتها، وإداراتها، ومؤسساتها العسكرية، قبل أن تنتقل إلى بناء المؤسسات الأخرى من مجالس، هيئات وتنظيمات، أي أنها بدأت بتكوين الحكومة (السلطة) قبل الدولة"[8]. "فالسلطة في الوضع العربي هي حاضنة الدولة، وليس العكس"[9].

والانطلاق من اعتبار أن الدولة الحديثة هي "دولة المؤسسات" كمبدأ عام للقياس، أصبح يطرح أكثر من تساؤل عن إمكانية انطباق مفهوم الدولة الحديث على الدولة العربية بهذا الشكل والمضمون؟

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

في ذلك يرى العديد من المفكرين أن الدولة الوطنية العربية، ما زالت تمثل مشروع دولة[10]، ولعل في ذلك تعبير عن الخلل البنيوي – الوظيفي الذي يشوب تكوينها ودورها.

ولعل في هذا ما يفسر ملاحظة ألفرد بوني(Alfred.b) حين كتب أن "البلاد العربية قد استوعبت بسرعة المظاهر الهيكلية لجهاز الدولة ولعملية التمقرط (المظاهر البيروقراطية)، ولكن مفهوم الدولة نفسه ظل غائبا، وكذا الكثير من أخلاقيات الخدمة المدنية"[11]، ويعبر عن ذلك مظاهر الأزمة التنموية المتعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية وسياسية، تعبر في مجملها عن حوصلة "عملية التحديث والتنمية السياسية"، التي قادتها الدولة الوطنية (التحديثية)العربية.

ثانيا- معضلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عرفت المرحلة التحديثية العربية مظاهر أزمة مجتمعية شاملة، مست مختلف مجالات البنية الاجتماعية أخذت الأشكال والمظاهر التالية:

1- أزمة البنية الاقتصادية: في سياق توصيف البنية الاقتصادية العربية تعبر ثناء فؤاد عبد الله عن تلك الفترة(الفترة التحديثية) "بالنظام الاقتصادي المتعدد الانتقالي"، فهو يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، والرأسمال العام والخاص[12].

حيث تميزت الاقتصاديات العربية بالاختلاف والتنوع فهناك مجموعة الدول النفطية، التي تعتمد على "تصدير السلع الأولية"، وهناك دول اعتمدت على نمط "الإحلال محل الواردات" مثل: مصر، الجزائر، العراق وسوريا، بالاعتماد على تنمية الصناعات الداخلية، وهناك من اعتمدت على "الاقتصاد المفتوح" كالأردن، إلا أن نتيجة هذه النماذج كانت كلها تصب في خانة التخلف والتبعية.وهو ما عبرت عنه الدراسات الاقتصادية بقصور نماذج التنمية الاقتصادية العربية، والتيتراوحت بين :

أ- النموذج الريعي: تجسده دول الخليج العربي بدرجة أكبر، ويشير مفهوم الدولة الريعية إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام، جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي[13].

وتتمحور اقتصاديات هذه البلدان الريعية غالبا على ريع النفط، ولذلك فهي لا تعبر عن تنمية حقيقية نظرا لمظاهر الخلل الهيكلي التالية[14]:

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- ضعف المشاريع الاقتصادية: الزراعية، الصناعية.
- غلبة الإنفاق الاستهلاكي.
- عمق التبعية للاقتصاد العالمي.

وقد كانت هذه الثروة الريعية الاستثنائية التي وفرتها العوائد النفطية، وراء استقرار الأنظمة التسلطية واستمرارها لعقود طويلة، تمكنت من فرض الإذعان الدائم على مجتمعاتها، وإنشاء قاعدة اجتماعية زبائنية[15] فقدرة هذه الأنظمة على أن تحظى بموارد مستقلة، مكنها من الاستغناء عن دعم مجتمعاتها، بل وتصبح هي الممولة لهذه المجتمعات[16].

إلا أن ذلك لم يشكل الوقاية اللازمة لهذه الدول حيث عرفت منذ ثمانينيات القرن العشرين، بعد أزمة النفط العالمية 1986، عجزا في أداء التزاماتها الاقتصادية، وعدم القدرة على تمويل سياسات وبرامج الرفاهية، وأبرز مظاهر العجز هي[17]:

- تواضع معدلات النمو وتراجعها في العديد من الحالات.
- تدني مستوى الإنتاجية.
- تزايد معدلات التضخم والبطالة، ودرجة الانكشاف الاقتصادي للخارج... وغيرها.

ب- النموذج الوطني - الدولتي: ويقوم على تبني منطق التنمية المستقلة، والتحرر الوطني، وتميز بهيمنة دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا، من أهم خصائصه[18]:

- الدور المباشر للدولة في الاقتصاد ملكية وإنتاجا، وتأمين السلع العامة من تعليم، سكن، وصحة، وشغل.
- التأكيد على أولوية التصنيع كطريق للتحديث الاقتصادي، والاهتمام بالإصلاح الزراعي، وتأميم الشركات الأجنبية.
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد نظام دعم الأسعار.

وقد استند هذا النموذج إلى الدعم الخارجي لا سيما من طرف الإتحاد السوفيتي سابقا، إلا أن نتيجته كانت الإخفاق في تحقيق صناعة فعالة، وبالتالي عدم الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

وكما عطلت الأنظمة الاستبدادية، المرتكزة على توسع القاعدة الرأسمالية الريعية ، وبنية السلطة (الرعائية / الوراثية) التشكل الحر للقوى السياسية المعبرة عن

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الحراك الاجتماعي، فإن الدول التي استندت إلى هذا النمط التنموي تميزت بسيطرة الدولة كسلطة مهيمنة، متجسدة في نظم وحكام ثابتين، وفق آليات غير مرنة[19].

ج- النموذج الليبرالي: وتمثل أساسا في نموذج اقتصادي ليبرالي تابع للنظام الرأسمالي العالمي، أهم مميزاته:

- تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، وقيامها بدور تنظيمي تشريعي لحماية اقتصاد السوق.

- عدم الاستناد إلى خطط حكومية ملزمة، وفي حالة اعتماد هذه الخطط، فإنها تكون بمثابة إطار عام للنشاط الاقتصادي.

- يتميز اقتصادها بدرجة من الأحادية وتتسم بالخلل القطاعي، ضعف في قطاع الزراعة والصناعة، ونمو في قطاع الزراعة والصناعة؟، ونمو في قطاع الخدمات.

وما يمكن أن يقال عن تقييم هذه النماذج أن تجارب التنمية الوطنية كانت من أكثرها فاعلية في تضييق الفجوة التوزيعية، وفي إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين كالجزائر ومصر خلال الفترة الممتدة بين (1956-1976)، بينما التجارب التي قامت على الانفتاح على الخارج ارتبطت بتفاقم المشكلة التوزيعية، كالمغرب، لبنان، تونس، مصر منذ مطلع السبعينات، ومع نهاية الثمانينيات اتجهت كل من الجزائر، سوريا والعراق في هذا الاتجاه[20].

إلا أنّ التحسن في مستوى المعيشة، التحضر، وتطوير البنى التحتية للمجتمع وتوفير خدمات التعليم وبعض مشاريع التصنيع، لم يؤثر على طبيعة السلطة القائمة وتطوير صيغة الحكم والسياسة نحو التنمية السياسية والديمقراطية بل إن توسيع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع قد أدى إلى تكريس مظاهر التسلطية وبالتالي ظهور بوادر أزمة الديمقراطية.

2- الأزمة الاجتماعية: منذ قرون خلت توصل العلامة **ابن خلدون** إلى أن "الأوطان كثيرة القبائل والعصائب لن تستحكم فيها الدولة"[21]. وفقا لمضمون ذلك فإن كيان الدولة العربية من حيث وجودها كدولة ما زال لا يحتمل بقوة التعددية الديمقراطية لأن "التعدديات العصائبية المترسبة لم تتصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة، والمجتمع الحديث القائم على مفهوم المواطنة، وهذا النوع القديم من التعددية، سرعان ما يطغى

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

على التعددية الديمقراطية، ويحل محلها بشكل يتجاوزها، إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية"[22].ووفقا للنماذج التي قدمها "برتراند بادي" (Bertrand Badie)، من أجل فهم الخصائص السوسيو تاريخية التي تميز المجتمعات العالمثالثية، ومن بينها الدول العربية. فإن هذه النماذج تؤكد ضعف بنية المجتمع المدني وتطابقه مع البنى التقليدية، وهي كما يلي[23]:

- الخاصية النيوباتريمونيالية السياسية.
- تعميم الممارسات الزبونية.
- يسعى إلى فرض الممارسات التسلطية والشمولية.

غير أن هذا التصنيف لا يتسم بالجمود، فهو لا يمنع من تطور الأنظمة من صنف إلى آخر، كالمغرب الذي كان متفقا على تصنيفه ضمن خانة النيوباتريمونيالية والتي تم تقويض أسسها على إثر الأزمة الاقتصادية وما تبعها من سياسات إصلاحية منذ العقد التاسع من القرن (19)م، مما يسمح بتصنيفه في الخانة الثانية.

ومن أبرز مظاهر الأزمة الاجتماعية العربية نجد ما يلي:

أ- ضعف ثقافة الدولة والولاء في الغالبية العظمى من الدول العربية هو للعشيرة، أو القبيلة أو الطائفة: تغلب في البلاد العربية الولاءات الأولية ويأتي الولاء للدولة في درجات تالية، الأمر الذي يؤخر في المنطق السوسيو- سياسي تشوه مفهوم المواطنة أو تأخر تشكله في الثقافة العربية، وتختلف درجات الولاء من دولة إلى أخرى، إلا أنها تشكل خاصية مشتركة في التركيب الاجتماعي والسياسي العربي[*]، في حين بناء الدولة الحديثة يتطلب تجاوز هذا المستوى من الولاءات إلى بناء وعي جماعي مدرك بأهمية الدولة، وبلورة الولاء لها بالدرجة الأولى[24].

ب- الفجوة بين الخطاب والممارسة: لقد جاء الخطاب السياسي العربي الرسمي، مؤكدا على مبادئ الحرية، المساواة والديمقراطية، والوعود بالإنجازات التنموية، إلا أن الواقع يبرز فجوة بين الأداء الرمزي لهذه السلطات وواقع الممارسة، وقد خلف ذلك "أزمة ثقة" بين المجتمع والدولة، وأدى ذلك بدوره إلى ازدواجية في العلاقة: "رضوخ ظاهري وعدوانية خفية"[25].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ج- دولة المجتمع: تعتبر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من أهم الإشكالات المطروحة في العالم العربي، إذ ترتبط بشكل وثيق بالسياق التاريخي الثقافي العربي، - وكما ذكر سالفا - فإن مشروع بناء الدولة جاء في سياق التحرر من الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية، وقد أسند إلى أغلبها مشروع تكوين الدولة - الأمة، باستثناء تلك التي لها عمق تاريخي، كمصر، والمغرب الأقصى[26].

ومن الأهمية بمكان الوقوف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا المشروع، ويمكن وصف العملية، بأنها "دولة المجتمع" (Etatisation de a société)[27]. الأمر الذي يفسر انعدام تكون مجال عمومي، واكتمال شروط انبثاق المواطنة الكاملة في المجال العربي، وعليه يمكن القول أن الأمر هنا يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من التسلطوية، وهو ما يشكل جوهر مشكلة المجتمع العربي، فالدولة العربية تكتسح كل المجالات في المجتمع في إطار مشروع شمولي لـ "دولنة المجتمع"[28].

الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تعثر الدولة العربية في أن تكون "وعاء لسياسة وطنية، أو تعكس المصالح العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية، من أجل تنمية مفهوم المواطنية مقابل مفهوم الزبونية، والمحسوبية وأدى ذلك إلى أزمة مزدوجة، بقاء أزمة الهوية دون حل نهائي، وأزمة في شرعية الدولة"

3- معضلة التنمية السياسية والديمقراطية: يذهب "ماكس فيبر" إلى التمييز بين ثلاثة أشكال للشرعية هي:

- الشرعية التقليدية.
- الشرعية الكاريزمية
- والشرعية العقلانية القانونية وتقوم على قواعد مقننة، تحدد أساليب انتقال السلطة وتداولها وممارستها.

وما تتميز به شرعية الأنظمة السياسية العربية، أنها لم تتحصل عليها بالأساليب الديمقراطية الحديثة، ولذلك فهي شرعية تعاني أزمة أثرت على مجموع الحياة السياسية الداخلية[29].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وبذلك أصبح "غياب الديمقراطية" يشكل أهم ملامح المشهد السياسي العربي، إذ أن وطوال النصف الثاني من القرن العشرين، بقيت الديمقراطية غائبة ولم تكن هاجس العرب السياسي.

ومن أبرز تمظهرات المعضلة الديمقراطية في العالم العربي استبعاد مسألة تداول السلطة[30]. فالبلدان العربية لم تحسم قضية انتقال السلطة فيها بصورة نهائية، وفي هذا الإطار، "هناك تفاوت بين الأنظمة الوراثية العربية مقارنة بالأنظمة الجمهورية، ففي حين حققت الأولى نجاحا نسبيا في قضية انتقال السلطة، على أساس معايير محددة، أهمها الانتقال السلمي والسلس للسلطة، غياب العنف، وعدم وجود فترات فراغ في السلطة، والإعداد المسبق لتولي العرش، إلى جانب قدر معقول من الاستقرار السياسي والوضوح فإن الأنظمة الجمهورية تعرف العديد من المشاكل في رسم خارطة واضحة لتنظيم وانتقال السلطة [31]. الأمر الذي جعلها عرضة إلى الانتقادات والنظر إليها على أنها في" طريقها نحو التوريث"[32].

وهكذا تبقى مرحلة الحسم السياسي وبناء الديمقراطية، ترتبط إلى حد كبير بالحسم في بناء الدولة، وجسر الهوة بين الدولة والمجتمع. ولذلك تبقى الدولة الحديثة هي أرقى أشكال التنظيم السياسي التي عرفتها الإنسانية، وعلى الرغم من تآكل سيادتها بفعل العولمة فلا بديل عنها[33].

وبناء على ذلك يوعز العديد أزمة الدولة الوطنية العربية إلى كونها مركز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، من خلال تدخلها الكلي في الاقتصاد والمجتمع، فإذا كانت فرضية "لي كوان يو" لم تنجح في الواقع العربي، يمكن أن نتساءل عن مدى نجاح الدولة العربية في تحقيق التنمية والديمقراطية عبر إنهاء هيمنتها على الاقتصاد والمجتمع؟ بناء على أطروحة "فريدمان" القائلة بالارتباط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وعليه فإذا كانت العديد من الدول العربية قد اتجهت نحو تقليص دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، فما مدى صدقية الارتباط بين الحرية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الواقع العربي؟

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: الدولةالعربية مسار الانتقال النيو ليبيرالي

أشارت وثيقة "إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي"(*)إلى أن: "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الوطن العربي تتفاعل بقوة مع المشكلات السكانية، ولا بد من تصحيحها، وتصحيح ما تعكسه من خلل لكن هذا التصحيح له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتفاوت من بلد عربي وآخر، مما يتطلب عناية خاصة بالآثار الاجتماعية لهذا التصحيح، التي يؤدي إغفالها إلى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها أحد الركائز الرئيسية للتنمية"(34).

أولا- دور الدولة في ظل سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي:

أدت نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الاشتراكي إلى نقطة تحول في سير الاقتصاد العالمي، في إطار تحولات العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية وفقا للنمط التلازمي بين القوانين الرئيسية للنظام الرأسمالي إلى بروز العديد من الإشكاليات أهمها(35):

- ضرورة الحديث عن التجديد الإنمائي وارتباطه المباشر بمفاهيم العقلانية والعقل، والتفكير ومقاصده واهتماماته، ومدى ارتباط ذلك بالسياق المجتمعي والزمني.
- إشكالية المواءمة بين الخصوصيات والتماسك الاجتماعي وبين الذوبان في قيم العولمة.
- التوتر بين التقاليد وبين الحداثة.
- التوتر بين العالمي والمحلي.
- التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص "المنافسة الحافزة والتضامن الموحد".
- تراجع دور الدولة في التنمية تحت ضغط مد العولمة، والتوترات الداخلية الناتجة عن عدم التزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها، وتحقيق أهداف التنمية.

هذا المنطق الليبرالي الذي ظهر منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبخاصة مع وصول رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "**مارغريت تاتشر**"، و"**رونالد ريغن**" الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية إلى الحكم الذي عبر عن هذا الدور الجديد للدولة بقوله "الدولة ليست هي الحل، بل هي المشكلة"(36).أدى إلى ظهور العديد من المتغيرات منها:

- **طابع الدولة:** بالتغير من دور الدولة الراعية إلى نمط دولة الحد الأدنى.
- **طبيعة السياسات الاقتصادية: وتم الانتقال من نمط الاقتصاد الموجه إلى** الاقتصاد الحر.
- **ظهور أبعاد خارجية تؤثر على الاقتصاديات المحلية:** وشكلت المنظمات والشركات متعددة الجنسيات أهم مظاهرها.

ومن خلال ذلك يظهر واضحا الدعوة إلى حيادية السياسات الاقتصادية، وفي هذا المعنى فإن: المكانيزمات التنظيمية للسوق ستكون قادرة على ضمان الأداء الأمثل للنظام الاقتصادي[37]، فالدولة التدخلية أصبحت أمرا غير مرغوب فيه وفق منطق دولة الحد الأدنى، والذي يشير إلى أن دور الدولة ينحصر في كونه تصحيحيا، يركز على ثلاث محاور هي[38]:

1- <u>التحرير الاقتصادي</u>: بإزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.

2- إصلاح القطاع العام: بتحسين إدارة المصروفات العامة، إصلاح الخدمة المدنية وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو إعادة هيكلتها.

3- سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار للاقتصاد الكلي.

من جهته يقوم "فوكوياما"، بتشريح واقع هذه الدول (الأداء الاقتصادي والمؤسساتي) باعتماده تفرقة بين مدى فعاليات الدولة (الوظائف والأهداف)، وبين قوة سلطة الدولة أو القدرة المؤسساتية وتعني قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ سياساتها بطريقة ديمقراطية، (التي يعبر عنها" هنتنغتون" بمصطلح التطوير السياسي أو التنمية السياسية) كبعدين أساسيين للدولة،

<u>ثانيا- الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية</u>:

منذ بداية عقد الثمانينيات شهدت الاقتصاديات العربية بوادر أزمة اقتصادية، فقد أدى تدهور أسعار النفط إلى الحد من قدرة الدول على متابعة برامج الرفاهية.

هذه البوادر تمثلت معالمها في ارتفاع أعباء الديون الخارجية، مع عدم وجود مصادر تمويل كافية لسد هذه الديون، مع عجز كبير في موازين المدفوعات.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

وبالتزامن مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعجز الدولة العربية عن القيام بوظائفها التقليدية، دخلت معظمها في الحلقة المفرغة للاقتراض، والادخار السالب[39]، وحين توجه الكثير منها إلى نادي باريس، لإعادة جدولة الديون، طلب الدائنون من هذه الدول، ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة[40].

1- الانعكاسات الاقتصادية: فقد خلصت الأدبيات المتعلقة بتحليل التداعيات التي خلفتها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية إلى إدراج مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية والتي تعتبر سلبية في مجملها[41]، حيث تزايدت حدة المشكلات الاقتصادية منها، مشكلات التضخم، البطالة، والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وبالتالي فإنه لم يترتب عنها إنجازات تنموية حقيقية كما تم الادعاء، وإنما تجلت نتائجها في تواضع الزيادة في معدلات النمو وأحيانا تراجعها، كما سجلت مختلف تقارير التنمية البشرية زيادة نسب البطالة وتراجع كبير في الدخل الفردي[42].

2- الانعكاسات الاجتماعية: إنّ التداعيات السلبية للسياسات الإصلاحية المبنية على المبادئ الاقتصادية النيوليبيرالية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي لتفرز الظواهر الآتية:

أ- زيادة حدة التفاوتات الاجتماعية، ونجم عن ذلك تفاوتا طبقيا كبيرا، وزيادة أعداد الفقراء والمهمشين.

ب- تفاقم مشكلات البطالة ولا سيما في أوساط الشباب المدن والمتعلمين.

ج- انحسار وتراجع الطبقة الوسطى، فالطبقة الوسطى باعتبارها محركا للتحول الديمقراطي، (كما يرى ذلك المنظرون التحديثيون)، كانت قد اتسعت بدرجة لا بأس بها خلال مرحلة التحديث الوطنية، غير أنها لم تحافظ على أوضاعها المكتسبة، لأن سياسات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة تنتمي إلى هذه الطبقة، ولذلك فبدلا من أن تكون ركيزة لهذا التحول، فقد أصبحت تتسم بالسلبية واللامبالاة السياسية، وأصبحت أكثر انخراطا في أعمال العنف السياسي والاجتماعي[43].

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

د- كما يظهر الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بصورة خاصة على الصحة والتعليم، بسبب التدابير المرتبطة بالميزانية العامة وتحرير الأسعار، وانطلاقا من اعتبار أن تقليص النفقات العامة، المتعلقة بالمجالات الاجتماعية، ستؤدي إلى تقليص الاعتمادات المخصصة، للتسيير والاستثمار، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التمدرس، وزيادة معدلات التسرب المدرسي، إضافة إلى أن تحرير أسعار الأدوية وفرض رسوم على الخدمات الصحية، حرم فئات عريضة ذات الدخل المحدود من الخدمات الصحية[44].

كما أدت هذه السياسات إلى استشراء الفساد على جميع المستويات سياسية، اقتصادية واجتماعية، ولا سيما في ظل التزاوج بين رأس المال والسلطة، حيث نشأت شبكة معقدة من العلاقات المصلحية بين رأسماليين طفيليين، ومسؤولين في مؤسسات الدولة، وقد أدى "فساد القمة" إلى جعل الفساد "ثقافة مجتمعية سائدة"[45].

هذه بصفة عامة أبرز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي عربيا، والتي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى.

أما الانعكاسات السياسية فسنحاول دراستها من خلال معرفة مدى التحول الديمقراطي المترافق مع تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية، أي مدى قدرة هذا النهج (التحرر الاقتصادي) من أن يعمل على تعبيد الطريق أمام قيام نظام حكم ديمقراطي عربي؟

المحور الثالث: الانعكاسات السياسية -المزاوجة بين الليبرالية الاقتصادية والتسلطية التنافسية

يدرج "هنتنغتون" ثلاث طرق أثرت بها العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي[46]:

- أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة التسلطية.

- حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات، مما مهد للانتقال إلى الديمقراطية، ويسره.

- أدى النمو الاقتصادي السريع جدا إلى زعزعة الأنظمة الشمولية إما بتكثيف القمع أو التحول الديمقراطي.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

أي أن النمو الاقتصادي هو سلاح ذو حدين، فقد يكون ضعيفا، فتمهد الأزمات الناتجة عن ذلك إلى إضعاف النزعة التسلطية، أو يكون سريعا، ويؤدي إلى النتيجة نفسها.

ومن خلال قراءة الواقع العربي إبان تلك الفترة، تظهر سياسات الإصلاح الاقتصادي، كأهم العوامل التي دفعت باتجاه هكذا تحول، فقد تزامنت التحولات نحو تحقيق بعض الانفتاح السياسي مع بدء تلك النظم بتطبيق السياسات النيولبرالية الإصلاحية، التي يشرف عليها الصندوق والبنك الدوليين، والتي تقوم على "الحرية الاقتصادية" والتي ينظر إليها من وجهة نيولبرالية باعتبارها "متطلبا سابقا للديمقراطية".

إذن فمن هذا المنظور فاقتصاد السوق والديمقراطية السياسية، يعتبران وجهان لعملة واحدة، لأنهما وكما يعتبرهما "آلان تورين" (Alain Tourain)، "يشتركان في الحد من السلطة المطلقة للدولة"[47].وفي ظل ذلك فإن محاولة الربط بين التحرر الاقتصادي والتحول الديمقراطي تستند إلى فكرة أنهما يهدفان إلى التخفيف من سيطرة الدولة على المقدرات الاقتصادية ومن ثم تتقلص درجة تحكمها في الموارد السياسية[48].

أولا- الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي:

كان لازدياد وتيرة حركة العولمة، أثناء الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي، تأثيرات عميقة على أوضاع الدول وانجازاتها.

1- إيجابيا: فقد جلبت هذه الظاهرة مزيدا من الوعي والتفاعل بين المجتمعات المدنية على المستوى العالمي، وحفزت على انبثاق مجتمع عالمي، كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق ساهم، حسب بعض المحللين بالحصول على حياة كريمة، وبالتعبير عن مطالب الديمقراطية للمجتمع المدني.

2- سلبيا: حيث ظهرت ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما:

أ- هيمنة الأيديولوجية النيولبرالية الاقتصادية على حساب كل التصورات الأخرى لاقتصاد السوق، مما أدى إلى انسحاب الدولة من الاقتصاد، وتخليها عن مهمتها التاريخية لتصحيح المظالم الاجتماعية التي تسببها قوى السوق.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ب- أجبر الدين المتراكم الناتج عن برامج الإصلاح الاقتصادي الحكومات على تخفيض الإنفاق في مجالات التربية والرعاية الصحية[49].

وإذا كانت كل هذه التأثيرات قد شملت كل دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، فقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دورا معتبرا في التحول نحو الديمقراطية، حيث تم إحصاء سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية خانقة[*]، أهم مظاهرها: ركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية، إلى جانب ارتفاع حجم المديونية، وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة.

وقد شكل سوء الأوضاع الاقتصادية في الكثير من الدول العربية، عاملا مشجعا للعديد من النخب الحاكمة، على محاولة تجديد سلطتها وتواجدها، من خلال مساومة سوء الأوضاع الاقتصادية، وتوفير قدر من المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي، أملا منها في احتواء غضب الشارع: المغرب (1971، 1984، 1990)م، تونس (1980، 1984)م، الأردن 1989م، الجزائر 1988م وانتفاضة السودان 1985م.

كما أن العديد من الدول العربية في الخليج العربي، اتجهت نحو تقليص دور "دولة الرفاهية"، وتخفيض نفقاتها، لا سيما في قطاعات: الصحة، الخدمات، التشغيل والتوظيف، لتعرف بذلك السعودية أول بوادر الانفتاح المقنن في عام 1993م، ثم تتابعت في عمان، قطر، البحرين والكويت.

غير أن الأمور تجاوزت المفهوم السلمي للتحول أو الأبجديات العامة للإصلاح، حيث عرفت العديد من الدول العربية انتفاضات شعبية (تونس، صر، ليبيا، سوريا، اليمن) أدت إلى تفكك الأنظمة السياسية التسلطية، أو تحلل الدولة في حالة ليبيا واليمن.

وبناء على ذلك فإن خطوات الدول العربية نحو الانتقال الديمقراطي لم تكن نابعة من قناعة بضرورة مواكبة التغيرات الديمقراطية العالمية، وإنما هدفه هو التخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي والسياسي الناجمين عن تفاقم المشكلات الاقتصادية[*]، ومن هنا جاء الهامش الديمقراطي محدودا، ومحاطا بجملة من القيود والضوابط القانونية والإدارية ، السياسية والأمنية، "التي أفرغت الأشكال الديمقراطية من مضامينها الحقيقية وأوجدت نوعا من التسلطية التنافسية"[50].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

فقد انطلقت أغلبها من الاعتقاد بأن إدراج بعض مؤشرات الانتقال إلى الديمقراطية هو نوع من التعويض السياسي للمواطنين، في مقابل عجزها عن تحقيق الفاعلية، وكما هو معلوم فإن الأنظمة العربية طالما استمدت شرعيتها من عنصر الفاعلية الاقتصادية، كما يعبر عن ذلك "دايموند" بأن "الديمقراطية تتطلب التوافق والتوافق يتطلب الشرعية، والشرعية تتطلب الأداء الفعال، والفاعلية تعني أساسا تنمية اقتصادية مستمرة"[51].

كما أنه من جهة أخرى فقد بدت النظم العربية التي اعتمدت تطبيق سياسات اللبرالية الاقتصادية، وكأنها تحاول الظهور بوجه ديمقراطي أمام المنظمات المانحة، ولذلك فقد حاولت إضفاء مسحة من الديمقراطية الشكلية من أجل تلقي التسهيلات والإعانات المالية[52].

وبصفة عامة، فإنه من خلال استعراض المحددات الاقتصادية الداخلية الدافعة باتجاه تبني الخيار الديمقراطي، نتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن:

- عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية تمت من "أعلى إلى أسفل" أي بمبادرات من النخب الحاكمة.

- هذه المبادرات بالانتقال نحو الديمقراطية، لم تأت من فراغ، ولكنهم كانوا متأثرين في ذلك بالتطورات الداخلية، التي رجحت الخيار الديمقراطي لتحقيق أهداف براغماتية: الاستمرارية والشرعية والحصول على القروض المالية الدولية.

- إن تطور هذه التجارب لم يكن خطيا، وإنما تعرض لعثرات، انتكاسات، وفي بعضها التراجع عن هذا الخيار، وهو ما قاد في أفضل الأحوال إلى هامش ديمقراطي محدود، ظل يتسع أحيانا، ويضيق أحيانا أخرى، طبقا لإرادة النخبة الحاكمة في كل دولة.

- دور المعارضة المحدود، الأمر الذي يشير إلى هشاشة المعارضة في هذه الدول.

ثانيا- مخرجات عملية التحول الديمقراطي:

إذا حاولنا رسم خريطة تقريبية للواقع السياسي العربي إبان هذه المرحلة فإنه يمكن القول أنه يتأرجح سياسيا بين التسلطية والديمقراطية، تزامنا مع محاولة للتوجه نحو الحرية الاقتصادية. والملاحظ أن تجارب الدول العربية في عملية الانتقال والتحول

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

السياسي الهادف إلى بناء والتأسيس لأنظمة سياسية ديمقراطية تتميز بسلوكيات جديدة تنظمها منظومة قيمية جديدة قائمة على قيم الحرية والاندماج الاجتماعي وثقافة المواطنة والمشاركة السياسية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع تحكمها وتنظمها القوانين والتشريعات المتفق عليها في ظل مبادئ" الحقوق والواجبات، وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على الوظيفة الاقتصادية للدولة، حيث يتم الانتقال من الملكية العامة لوسائل الانتاج إلى الحرية الاقتصادية والتنافسية الاقتصادية.

وبشكل عام تباينت نتائج عملية الانتقال والتحول في الدول العربية بين النجاح النسبي والفشل الذريع، بحسب الإرادة السياسية، وقوة المبادرة الاجتماعية، حيث حاولت الدولة العربية تبني جملة من الاصلاحات الدستورية والتشريعية المنظمة للحياة السياسية والمنظمة لطبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع، سمحت بتشكيل الأحزاب كبديل انتمائي للقبيلة، ونظمت الانتخابات في مختلف المستويات لبناء مؤسسات ذات شرعية، وضمان حق المشاركة السياسية، واقتصاديا تم فتح المجال أمام القطاع الخاص وإعلاء قيم الحرية الاقتصادية وتشجيع التنافس، إلا أن النتائج والانعكاسات تشابهت ومهما تحقق لم يرق للمطلوب الاجتماعي المؤهل للانتقال والتحول في طبيعة الدولة العربية نحو اليبيرالية.

- **الجمع بين التنافسية الاقتصادية والتسلطية السياسية:** تجسد عملية التحول الديمقراطي في التجارب العربية بصفة عامة، محاولات الجمع بين الليبرالية على المستوى الاقتصادي، وشبه التسلطية على المستوى السياسي، ويستدل في ذلك بالحالة المصرية، التي يعتبر "عبد النور بن عنتر" أن "الخطاب السياسي يركز على التنمية بحجة أولوية الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، وهذا ما أدى إلى استبعاد الخيار الديمقراطي، وتأجيله إلى حين توافر القدر الملائم من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[53].

أما عن إفضاء التحرر الاقتصادي إلى تعددية سياسية شكلية، فيوعزه "**عمار علي حسن**" إلى أن "العصيبات الحديثة[*] في الدولة العربية هي التي عرقلت تلك العملية، لأنها تقضي على الفرص السياسية المتكافئة القائمة على تعددية مراكز الثروة

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الاقتصادية، كما أن القطاع الخاص في ظل هذه العصبيات لا ينتج تنمية وإنما هدفه الأساسي هو جمع الثروة، ونتيجة ذلك تكونت المجتمعات الاستهلاكية، لا الإنتاجية"[54].

وبذلك فإنه قد تم إفراغ التصور القائل بأن"" فتح الأسواق وزيادة حركة التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الخارجية، سيفكك بعض المسائل الخاصة بتسلطية الدولة، بما يمهد الطريق إلى الديمقراطية"[55]، من محتواه عربيا.

وقد أدى هذا الاستعصاء الديمقراطي إلى إيجاد مدخل للربط بين الديمقراطية ورشادة الحكم، وضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية، وفق المشروطية السياسية ، التي تدرج الحوكمة الديمقراطية كشرط أساسي للتنمية.

ثانيا- المستقبل التنموي للدولة في المنطقة العربية:

بعيدا عن مستقبل الدولة العربية ككيان سياسي، فإن المستقبل التنموي والدور الاقتصادي للدولة العربية، نعتقد أنه لا يحيد عن سيناريو الدولة التنموية، حيث أن الإشكالية الأساسية للتنمية العربية هي تكمن في الطريقة المناسبة الاستفادة من العولمة، حيث وفي قراءة اقتصادية للواقع العربي يستنتج أنه لا يوجد هناك بديل سوى إعادة التفكير مجددا في دور جديد واستباقي للدولة، " لتغيير شروط الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، وتصميم سياسات اقتصادية تساعد على وضع أسس للاستفادة من السوق العالمية من خلال التركيز على تخصصات معينة تمثل مقدراتها الاقتصادية وتفوقها الاجتماعي.

وقد جاء تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المعنون بـ: "تحديات التنمية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"، ليؤكد على ضرورة تخلي الدولة العربية عن نموذج الاقتصاد السياسي القائم على الريع، وتبني نموذج الدولة التنموية القائم على أساس عقد اجتماعي جديد، قوامه المساءلة المتبادلة، ويسمح للمواطنين بأداء أدوار اجتماعية نشطة ويعمل على كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على الدولة، كصفة سائدة، ومميزة للعقد الاجتماعي العربي السائد[56].

و تعبر الدولة التنموية على الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي"[57].

وللدولة التنموية ايديولوجية جوهرها "التنموية" (Developmentalist) فهي صديقة للتنمية، كما هي صديقة للسوق، ومن خلال سياساتها الاجتماعية المبتكرة، فهي صديقة أيضا للمواطن[58]. فهدفها الأساسي، هو ضمان النمو الاقتصادي المطرد، تعزيز عملية التراكم السريع لرأس المال، والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الاجتماعية، ورأس المال البشري، وتشكل استراتيجية السياسة الصناعية، المكون الجوهري لنموذج الدولة التنموية[59].

فمنطق الدولة الإنمائية يقوم على مزيج (Combination) من استقلالية (Autonomy) البيروقراطية، مع درجة من التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال الخلفية التعليمية المشتركة للنخب البيروقراطية ونخب الأعمال، وكذلك عبرالتغلغل الكبير، فإنها تلعب دورا مفتاحيا في توليد درجة عالية من وحدة النخبة"[60].ففي حين تعطى البيروقراطية مجالا كافيا لاتخاذ المبادرات، والعمل بشكل فعال فإن الهدف من النخبة السياسية هو إضفاء الشرعية على الإجراءات التي اتخذتها النخبة البيروقراطية.

إلى جانب ذلك تحتاج الدولة العربية إلى التحول نحو الديمقراطية والجمع بينها وبين الطابع التنموي فما تتطلبه الدولة العربية التنموية الديمقراطية، هو نظام سياسي قادر على استيعاب المصالح، والمطالب السياسية المتنوعة"[61].

ولذلك فقد ظهر ثمة جدال بين الأكاديميين حول ضرورة "تجاوز الديمقراطية السياسية النيولبرالية إلى احتضان ومأسسة الديمقراطية الاجتماعية، والتي هي تؤكد إلى حد بعيد على التشاركية، الشمول، التمييز والمسؤولية والرفاهية الاجتماعية شكلا ومضمونا"[62]

خاتمة:

إن عملية التحول في جوهر الدولة العربية، لم تكن تعبيرا عن ضرورة تطورية سياسية واجتماعية واقتصادية، توافرت من خلالها الظروف الموضوعية اللازمة لمثل هذه التغيرات الجذرية في ثقافة الدولة، وطبيعة العلاقة بين مختلف المكونات داخل

المجتمع، وإنما عبرت – في حقيقة الأمر- على أزمة بنيوية نتجت عن تجربة طويلة فاشلة في مسار البناء التنموي والهوياتي، الأمر الذي ظهر جليا في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أين وجدت الدولة التحديثية في المنطقة العربية نفسها عاجزة اقتصاديا وسياسيا، مما جعل تبني مقاربة الانتقال نحو الدولة الليبرالية ضرورة وحتمية للاستمرار.

كما أن فشل الدولة التحديثية في المنطقة العربية عقد عملية الانتقال للطابع النيوليبرالي، إذ تجمع الدراسات المتخصصة أن نجاح التحول للدولة الأوربية في القرن الـ 18 م كان نتيجة لنجاح الدولة التجارية في بناء التراكم المادي الكبير، إذ أن الانتقال في الوضع الأزموي لا يساعد الدولة في تهيئة المناخ الاجتماعي العام لاستيعاب طبيعة التغير في الوظائف والأدوار بين الدولة والمجتمع من جهة، وكذلك غياب الثقافة الاجتماعية اللازمة لاحتضان المنظومة القيمية الجديدة المبنية على حزمة واسعة من الحقوق والواجبات التي لم يكن الفرد العربي يفقهها ضمن مقاربة دولنة المجتمع.

الهوامش والمراجع:

(1)- إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص50.

(2)- إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، ورقة بحث مقدمة إلى: "ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، غسان سلامة محررا، ج2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 28.

(3)- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة و النشر، 2003، ص 145.

(4)- سمير أمين، "المغرب العربي امتداد الازمة أم انطلاقة جديدة"، في سمير أمين و آخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية: المغرب العربي، القاهرة : مكتبة مدبولي، 1998 ، ص 09.

(5)- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق الذكر، ص 209.

(6)- سمير أمين، مرجع سابق الذكر، ص 18.

(7)- محمود جبريل، ورقة عمل مقدمة في الحلقة النقاشية "ليبيا إلى أين"، المستقبل العربي ، السنة 35، العدد 399، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 2012، ص 98.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(8)- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1995، ص 186.

(9)- نفس المرجع ، ص 190.

(10)- محمد جابر الأنصاري، "الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي" في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص ص 112- 113.

(11)- نزيه ناصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، بيروت: دار الساقي، 1992، ص 103.

(12)- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص 100.

(13)- Rolf Schwarz, "The political economy of state formation in the Arab middle east: rentier states, economic reform, and democratization", INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY, vol 15, n°04, October 2008, p 604.

انظر كذلك: جياكومولوتشيانو، "الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية"، في غسان سلامة معد، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مرجع سابق، ص 180

(14)- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 102.

(15)- برهان غليون، "آفاق الديمقراطية في البلاد العربية"، بريق، العدد1، المؤسسة العربية للديمقراطية، أكتوبر 2009، ص 13.

(16)- Terry Karl, Democracy over a barrel: oil, regime change and war, California: Center for the Study of Democracy, 2008, p 05.

(17)- إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 207.

(18)- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 103.

(19)- جاك أ. قبانجي، "لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر مقاربة سوسيولوجية"، إضافات، العدد 14، ربيع 2011، ص 18.

(20)- نفس المرجع ، ص 113.

(21)- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة ، تحقيق حامد أحمد الطاهر، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004 ، ص 213.

(22) محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 112.

(23)- Bertrand Badie et Guy Hermet, Politique Comparée, Paris: Presse Universitaire de France, 1990, p 185.

(*)- من أمثلة ذلك: تولي أفراد قبيلة "القذاذفة" في ليبيا، كل مواقع المسؤولية، واحتكارهم لها لأكثر من 40 سنة أي منذ 1969 إلى 2011 وهي ثلثي 3/2 تاريخ ليبيا منذ استقلالها سنة 1953، والأمر نفسه، عرفته تونس، فقد هيمنت على دواليب المسؤولية أفراد عائلة "بن علي" و"الطرابلسي" والأمر

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

نفسه في سوريا، فقد شهدت سيطرة فائقة للطائفة العلوية، وفي الخليج العربي، لا تزال شرعية القبيلة حاضرة عوضا عن شرعية الدولة.

(24)- أحمد باي، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010/2009 ، ص 262.

(25)- زايد عبيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 403، سبتمبر 2012، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 77.

(26)- أمحمد المالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 13، شتاء 2007، ص 148.

(27)- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 127.

(28)- أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 272.

(29)- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في على خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 142.

(30)- وحيد عبد المجيد، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ، مرجع سابق الذكر، ص 272.

(31)- صلاح سالم زرنوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد36، خريف2012، ص 128.

(32)- عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، في ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص60.

(33)- نفس المرجع، ص 69.

(*)- صدرت عن مؤتمر السكان العربي عمان الأردن - أفريل 1993.

(34)- رمزي زكي، "أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية – الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت، والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية"، في محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 201.

(35)- موساوي عبد الله، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 أفريل2010، ص 54.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

(36)- Dimitri Uzunidis et Lamia Yakoub. « Le développement dans la mondialisation: crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état», RECHERCHES INTERNATIONALES, n° 84, Décembre 2008, p 107.

(37)- Ibid, p 109.

(38)- علي توفيق صادق، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي العاشر، "الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"، 19-20 ديسمبر 2009، بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 14.

(39)- هاني حوراني، "الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي" في هاني الحوراني وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المشرق العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998، ص 26.

(40)- رمزي زكي، مرجع سابق الذكر، ص 210.

(41)- إبراهيم حسين توفيق، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر 1981-2005، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006، ص 63.

(42)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1994، "أبعاد جديدة للأمن البشري"، نيويورك:البرنامج، ص.66

(43)- إبراهيم حسين توفيق، النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق الذكر، ص 220.

(44)- فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الجزائر، تونس، والمغرب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة: جامعة الحاج لخضر – كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010، ص: 152.

(45)- إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق الذكر، ص 226.

(46)-صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، مرجع سابق الذكر، ص 120.

(47)- عمار علي حسن، "التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية"، كراسات استراتيجية، العدد 135، السنة 14، 2004، ص 06.

(48)- المرجع نفسه.

(49)- نانسي تيد، "عملية التنمية الديمقراطية، إطار تحليل ومقدمات منهجية"، ورقة عمل، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، جوان 1996، ص 13.

(*)- لم تسلم من هذه الأزمات كذلك الدول الخليجية العربية، رغم أنها لم تكن بنفس حدتها في بقية الدول الأخرى، حيث انخفض المعدل الفعلي لحصة الفرد الواحد من إجمالي الدخل القومي في:

- السعودية: من 13133 دولار عام 1979 إلى 6531 دولار عام 1998.
- في الإمارات: من 27750 دولار عام 1979 إلى 16323 دولار عام 1998.
- وفي البحرين: من 12859 دولار عام 1979 إلى 9688 دولار عام 1998.

(*)- ذلك لا ينفي أن هناك أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد السياسية، اجتماعية وثقافية تضافرت مع العوامل الاقتصادية، ولكن طبيعة موضوعنا تفرض التقيد بالعامل الاقتصادي من بين هذه الأسباب تصاعد مشكلة الهوية ولا سيما في ظل تنامي حركات الإسلام السياسي، واتساع نطاق الاستقطاب الديني- العلماني، ضعف قنوات التعبير والمشاركة السياسية، مظاهر الفساد السياسي والإداري، تآكل شرعية النظم الحاكمة ... قضايا الطائفية ومحاولة صهر الأقليات اللغوية، كالطائفية الدينية في لبنان، جنوب السودان، الأقباط في مصر.

(50)- أسامة تليلان، "التحولات الديمقراطية العربية"، المؤسسة الصحفية الرأي، 2013/10/07.
http://www.alrai.com/article/610812.html.

تاريخ التصفح: 2014/03/22، انظر كذلك:

Michel Camau «Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites», in Michel Camau et Louis Martinez, L'autoritarisme dans le Monde Arabe, le Caire : CEDEJ, Collection Débats, 2005, p 19.

(51)- Evelyne Huber, Dietrich Rueschmayer, and John D, Stephens, "The impact of economic development on democracy", JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES, Vol 07, n°03, American economic association, summer 1993, p 71.

(52) -AnoushiRavanEhteshami and Emma C. Murpphy, "Transformation of the corporatist state in the Middle East", THIRD WORLD QUARTERLY, Vol 17, N° 04, 1996, p772-753 .

(53)- عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي"، في ابتسام الكتبي وآخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 70.

(*)- يصنف "أوليفييهروا" العصبيات الحديثة في العالم العربي إلى ثلاث نماذج هي:

أ- الشبكة التي تتشكل حول شخص بيده سلطات معينة، وتزول بزوال سلطاته.

ب- العصبيات التقليدية التي لها وجود سابق عن الدولة: القبيلة، العشيرة، ...

ج- المجموعات المتضامنة الحديثة وتوجد إثر المنافع والحماية المتبادلة للمحسوبيات. انظر "أوليفيهروا"، الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة"، في ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مرجع سابق الذكر، ص ص 366/365.

(54)- عمار علي حسن، مرجع سابق الذكر، ص 18.

(55)- David Held, "Democracy and globalization", in Daniel Archibugiet Et-al., Re-imagining political community: studies in cosmopolitan democracy, U.K : Polity Press, pp 14.18.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(56)- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيان صحفي حول تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011، ص1.

(57)- عبد الله مولة، "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية"، التواصل، عدد (24)، جوان 2009، ص 54.

(58)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013، مرجع سابق الذكر، ص 69.

(59)- United Nations, «Economic development in Africa: reclaiming policy space, domestic resource, mobilization and developmental states", New York: UN, 2007, p 59.

(60)- Zia Onis, «The logic of the developmental state», COMPARATIVE POLITICS, Vol. (24) n°01, October 1991, New York, p 111.

(61)- OmanoEdigheji, "A democratic development state in Africa?" Research report 105, Johannesburg: Center for Policy Studies, May 2005, p 09.

(62)- KhabelaMatlosa, op.cit, p 7.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X